الأمم المتحدة
S/PRST/2015/12



Distr.: General
11 June 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٤٦١ المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”منطقة وسط أفريقيا“:

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الحالة الأمنية الخطيرة في مناطق من وسط أفريقيا تقع في نطاق اختصاص مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ولا سيما الأزمة القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وامتداد أثرها الإقليمي، والتهديد المستمر الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، والأنشطة الإرهابية التي تُواصِل جماعة بوكو حرام ارتكابها في بلدان من المنطقة دون الإقليمية. ويعرب المجلس أيضاً عن استمرار قلقه إزاء انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويرحب المجلس بالانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية التي جرت في المنطقة دون الإقليمية، ويؤكد ضرورة إجراء الانتخابات المقبلة في المنطقة في الوقت اللازم وبطريقة شفافة وشاملة للجميع وفقاً لدساتير الدول، ويشجع مكتبَ الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على مواصلة دعم الدول في هذا الصدد، بسبل منها تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

”ويُثني مجلس الأمن على الدور الذي يضطلع به رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إطار عملية الوساطة الدولية التي تقودها الجماعة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويرحب بالدور القيادي الذي يؤديه الممثل الخاص للأمين العام، عبد الله باتيلي، في هذه العملية. ويثني المجلس على الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام السيد باتيلي، بالتعاون مع وسيط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، رئيس جمهورية الكونغو دنيس




110615 110615 15-09553 (A)


ساسو نغيسو، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، سومايلو بوباي مايغا، والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، الفريق (المتقاعد) باباكار غاي. ويرحب المجلس، على وجه الخصوص، بعقد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية في الفترة من ٤ إلى ١١ أيار/مايو برئاسة الممثل الخاص للأمين العام السيد باتيلي، ويرحب كذلك بنتائج الاجتماع. ويشجع المجلسُ الممثل الخاص للأمين العام السيد باتيلي ومكتبه على مواصلة دعم هذه الجهود ودعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعملية الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك من خلال عملية الوساطة الدولية. وقد أكد المجلس أيضاً الأهمية الحاسمة التي يكتسيها التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، والدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به دول المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد.

”ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعة بوكو حرام منذ عام ٢٠٠٩، والتي ألحقت خسائر فادحة في الأرواح على نطاق واسع، وهي تمثل تهديداً للاستقرار والسلام في غرب ووسط أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، يدين المجلس بشدة الزيادة المستمرة في عدد الهجمات التي تنفذها الجماعة الإرهابية في نيجيريا، على طول الحدود بين نيجيريا والكاميرون، وفي المقاطعات الشمالية للكاميرون، وهجماتها بالقرب من الحدود بين نيجيريا وتشاد. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء الآثار السلبية التي لا تزال تتسبب فيها أنشطة بوكو حرام على الصعيد الإنساني في غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك تشريد ما يقدَّر بـ ٠٠٠ ٧٤ نيجيري إلى دولة الكاميرون المجاورة، وبلوغ عدد المشردين داخلياً في الكاميرون ٠٠٠ ٩٦ شخص وعدد اللاجئين النيجيريين في تشاد نحو ٠٠٠ ٢٠ لاجئ، بالإضافة إلى وجود ٥٠٠ ٨ شخص من العائدين و ٥٠٠ ١٤ شخص من المشردين داخلياً.

”ويرحب مجلس الأمن بالمكاسب الأخيرة التي حققتها دول المنطقة ضد جماعة بوكو حرام، ويثني على شجاعة القوات التي شاركت في تحقيقها. ويشدد المجلس على التهديد المستمر الذي تشكله جماعة بوكو حرام بالنسبة إلى السلام والاستقرار في المنطقة. ويحث الدول في المنطقة على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق العسكريين على الصعيد الإقليمي من أجل التصدي لجماعة بوكو حرام بقدر أكبر من الفعالية والسرعة، وفقاً لأحكام القانون الدولي. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس

بالجهود التي تبذلها المنطقة لإنشاء فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات، ويشجع بقوة جهود التنسيق الحالية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مواجهة بوكو حرام. ويؤكد المجلس على ضرورة اعتماد نهج شامل من أجل التصدي بنجاح للتهديد الذي تمثله جماعة بوكو حرام في المنطقة. ويشجع مجلس الأمن الشركاء على زيادة المساعدة الأمنية المقدمة إلى بلدان هيئة حوض بحيرة تشاد وبنن، والدعم المقدم على الصعيد الإنساني في جميع أنحاء المنطقة للمتأثرين بأنشطة بوكو حرام. ويدعو المجلسُ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى مواصلة تعاونه مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بهدف مواصلة تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، إلى دول منطقة حوض بحيرة تشاد لمعالجة آثار التهديد الماثل أمام السلام والأمن، بما يشمل الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة دون الإقليمية. ويشدد المجلس على ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات للتصدي لجماعة بوكو حرام في ظل الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، حسب الاقتضاء.

”ويكرر مجلس الأمن إدانته الشديدة للهجمات المروِّعة، بما في ذلك الهجمات التي قد تُعتبر من جرائم الحرب ومن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، المنفَّذة على يد جيش الرب للمقاومة، وسائر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك قيام جيش الرب للمقاومة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح، وارتكاب أعمال القتل والتشويه، والاغتصاب، والاسترقاق الجنسي وأشكال العنف الجنسي الأخرى، وعمليات الخطف. ويطالب المجلس بوضع حد فوري لجميع الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة، ويحث جيش الرب للمقاومة على إطلاق سراح جميع المختَطَفين ونزع سلاحه وتسريح عناصره. ويرحب المجلس بالتقدم المحرز فيما يتعلق بوضع حد للجرائم بموجب القانون الدولي في وسط أفريقيا، ويكرر تأكيد عزمه على الحفاظ على الزخم الحالي إلى حين وضع حد نهائي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

”وينوِّه مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، عبد الله باتيلي، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة، الفريق جاكسون كيبرونو توي (متقاعد)، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي وتيسير استمرار

عمليات فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في المنطقة. ويحث المجلسُ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في إطار دوره التنسيقي، كما يحث البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة، وسائر كيانات الأمم المتحدة المعنية، على تعزيز ما تبذله من جهود دعماً لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمواجهة التهديدات والآثار الناجمة عن أعمال جيش الرب للمقاومة (استراتيجية الأمم المتحدة)، عند الاقتضاء وفي حدود ولاياتها وقدراتها. ويشجع المجلسُ الأمين العام على الاستفادة إلى أقصى حد من الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في هذا الصدد، بسبل منها استقدام الموظفين وتقديم الدعم لجهود مواجهة جيش الرب للمقاومة.

”ويحث مجلسُ الأمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور)، حسب الاقتضاء ووفقاً لولاية كل منها، على التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات في الوقت المناسب بشأن التهديد الإقليمي الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، وكذلك على تبادل المعلومات ذات الصلة مع حكومات الدول في المنطقة، والمنظمات غير الحكومية والشركاء المعنيين، من أجل تعزيز التعاون عبر الحدود والتحسب بشكل أفضل لتحركات جيش الرب للمقاومة والرد عليها. ويشدد المجلس على ضرورة تنسيق العمليات وتبادل المعلومات بين فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وجميع البعثات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في سياق أنشطتها المتعلقة بحماية المدنيين، ورصد حالة حقوق الإنسان، وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، ومكافحة عمليات جيش الرب للمقاومة، عند الاقتضاء ووفقاً لولاية كل منها.

”ويحث مجلسُ الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجهات الفاعلة الأخرى للأمم المتحدة في المنطقة المتأثرة بأعمال جيش الرب للمقاومة، على مواصلة العمل مع القوى الإقليمية والحكومات الوطنية، والجهات الفاعلة الدولية والمنظمات غير الحكومية، حسب الاقتضاء، من أجل وضع نهج مشترك لتعزيز الانشقاقات ودعم جهود نزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن في جميع أنحاء المنطقة المتأثرة بأعمال جيش الرب للمقاومة. ويركز المجلس على أهمية توافر البرامج التي تشجع على الانشقاق وتدعم إطلاق سراح النساء والأطفال والرجال المختَطَفين على يد جيش الرب للمقاومة، وعودتهم وإعادة إدماجهم بنجاح، ولا سيما البرامج التي تستهدف قبول المجتمع لهؤلاء الأشخاص، وبخاصة الأطفال.

”ويثني المجلس على التقدم الكبير الذي أحرزته فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات فيها، وينوِّه بالدور الهام الذي تؤديه قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في التصدي للتهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة. ويشير المجلس إلى أهمية استمرار تقديم الدعم الإقليمي والدولي إلى عمليات فرقة العمل الإقليمية وقدراتها اللوجستية ومقرها. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس باستمرار الدعم الاستشاري واللوجستي المقدم من الولايات المتحدة، وبالتمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي. ويشدد المجلس على المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الدول في مجال حماية المدنيين في المنطقة المتأثرة بأعمال جيش الرب للمقاومة. ويشدد المجلس على ضرورة أن يتم تنفيذ جميع الأعمال العسكرية الموجهة ضد جيش الرب للمقاومة في ظل الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، عند الاقتضاء، والتقليل إلى أدنى حد من خطر إيذاء المدنيين في جميع مناطق العمليات، وكذلك الأخذ في الاعتبار ارتباط الأطفال بجيش الرب للمقاومة. ويكرر المجلس أيضاً تشجيعه لنشر مستشارين لشؤون حماية الأطفال ضمن فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التهديد الذي لا يزال يشكله جيش الرب للمقاومة على صعيد الأمن الإقليمي، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويطلب المجلس إلى الدول المتأثرة أن تكفل عدم توافر ملاذات آمنة لجيش الرب للمقاومة على أراضيها، وفقاً لأحكام القانون الدولي. ويحيط المجلس علماً باستمرار ورود تقارير عن وجود بعض كبار قادة جيش الرب للمقاومة في جيب كافيا كينجي المتنازع عليه، على الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان. ويحيط المجلس علماً بنفي حكومة السودان لهذا الأمر. ويرحب المجلس بالدعوة الموجهة إلى الاتحاد الأفريقي للتحقق من صحة التقارير التي تفيد بوجود جيش الرب للمقاومة في كافيا كينجي، ويحث

مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على التحقق من هذه المزاعم. ويعرب المجلس عن قلقه المستمر إزاء مستوى خطورة الأزمة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويدين بشدة تعاون جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى بطريقة انتهازية مع الجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك بعض المقاتلين في ائتلاف سيليكا سابقاً.

''ويلاحظ مجلس الأمن أن عدد الوفيات التي يتحمل جيش الرب للمقاومة مسؤوليتها قد انخفض من ٧٦ وفاة في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٣ إلى ٣٦ وفاة في عام ٢٠١٤، غير أن عدد عمليات الخطف في جمهورية أفريقيا الوسطى وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد شهد زيادة كبيرة، وتشمل هذه العمليات اليوم عدة مئات من الأشخاص. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء الزيادة المسجلة في تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بعدد المشردين نتيجةً للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، أي من ٠٩٠ ١٣١ شخصاً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٠٠٠ ١٨٠ شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويشيد المجلس بجهود المانحين الدوليين الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية للسكان المتأثرين بأعمال جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية جنوب السودان، ولكنه يلاحظ مع القلق الحاجة الملحة لمعاودة بذل الجهود من أجل توفير المساعدات الإنسانية للسكان المتأثرين بأعمال جيش الرب للمقاومة. ويعيد المجلس تأكيد دعوته لجميع الأطراف إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن ودون عوائق، بما يتفق مع الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية.

''ويرحب مجلس الأمن بالخطوات المتخذة لاتباع نهج معزز وشامل وأكثر اتساماً بالطابع الإقليمي في معالجة الحالة الإنسانية، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي وغيره من الاعتداءات، ويحث على إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد.

''ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى التنفيذ السريع والكامل للنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن حالة الأطفال المتأثرين بأعمال جيش الرب للمقاومة في سياق النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، يشجع المجلس البلدان المتأثرة بأعمال جيش الرب للمقاومة التي لم تضع بعد إجراءات

تشغيل موحدة من أجل استقبال الأطفال الذين كانوا في صفوف جيش الرب للمقاومة وتسليمهم إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الأطفال، على أن تفعل ذلك.

”ويشجع مجلسُ الأمن الجهات المانحة على زيادة تمويلها الموجه إلى مشاريع الإنعاش المبكر من أجل مساعدة المجتمعات المحلية المتأثرة على إعادة إرساء الاستقرار لديها، وإعادة تأمين وسائل كسب الرزق مع بدء انحسار التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. ويطلب المجلس أن يعمل مكتبُ الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع كلٍّ من الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وخبراء دوليين آخرين، على وضع إطار إنمائي للجهود الدولية المبذولة بهدف تعزيز الاستقرار على الأمد الطويل في المناطق المتأثرة بأعمال جيش الرب للمقاومة سابقاً بجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، بسبل منها مشاريع وبرامج الإنعاش المبكر التي تتوخى تعزيز التلاحم الاجتماعي.

”ويرحب مجلس الأمن بنقل دومينيك أونغوين إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويعرب المجلس عن تقديره لجميع الذين تعاونوا في هذا الجهد، ولا سيما حكومات أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى والولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمحكمة الجنائية الدولية. ويشير المجلس إلى أن أوامر التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لم تنفَّذ بعد بحق سائر قادة جيش الرب للمقاومة، بمن فيهم جوزيف كوني، بتُهَمِ جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل، والاغتصاب والمعاملة القاسية، وتوجيه الهجمات عمداً ضد السكان المدنيين، والتجنيد القسري للأطفال، ويطلب إلى جميع الدول التعاون مع الحكومات الوطنية المعنية والمحكمة الجنائية الدولية، وفقاً لالتزامات كل منها، من أجل تنفيذ تلك الأوامر وتقديم المسؤولين إلى المحاكمة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الصلة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة، ويشجع في هذا الصدد مكتبَ الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على مواصلة تقديم دعمه لوضع نهج متسق ومنسق على الصعيد دون الإقليمي بهدف معالجة هذه الظاهرة المثيرة للقلق.

”ويشيد مجلس الأمن بالدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى جهود مكافحة القرصنة على الصعيد الإقليمي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في إطار السعي لمعالجة مسألة انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، التي لا تزال تؤثر على دول وسط وغرب أفريقيا. ويشجع المجلس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على الاستمرار في مساعدة المنطقة على تنفيذ قرارات مؤتمر قمة ياوندي وعلى إنشاء بنية إقليمية لتبادل المعلومات.

”ويرحب مجلس الأمن بتوصيات استعراض التقييم الاستراتيجي الذي أُجري في آذار/مارس ٢٠١٥. وعلى وجه الخصوص، يشير المجلس إلى التوصية الداعية إلى أن يقوم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بالتركيز على مجالات العمل التي لدى المكتب فيها مكامن قوة معترف بها ومزية نسبية، بما في ذلك المجالات الأربعة التالية: المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة؛ وتقديم الدعم إلى مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وتعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية؛ وإسداء المشورة للأمين العام وكيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة بشأن التطورات الهامة المتعلقة بالسلام والأمن في وسط أفريقيا.

”ويطلب مجلسُ الأمن أن يواصل الأمين العام إطلاعه على الحالة في وسط أفريقيا وعلى أنشطة المكتب الإقليمي من خلال موافاته بتقرير قبل ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وموافاته بتقرير مرة كل ستة أشهر بعد ذلك عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والتقدم المحرز في التقييمات التي تُجرى لمنطقة عمليات جيش الرب للمقاومة وشبكاته اللوجستية ومصادر دعمه في ظل التغيرات المستجدة، والجهود التي تبذلها البعثات في المنطقة والوكالات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، على التوالي، من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية.“
